

أسماء الأفعال بين الإعراب والبناء

د. حسن بن كريد بن محمد الزبيدي

أستاذ النحو والصرف المشارك، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

halzbade@kku.edu.sa

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٦/٣/١٧م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٦/٢/٢٠م

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أسماء الأفعال، وعرض خلاف النحاة في أهم مسائل هذا الباب؛ للوقوف على بعض الأحكام التي تخفى على كثير من اللدارسين بسبب ما ورد في كتب المتأخرين من القول باسميتها وبنائها وعدّها من الأسماء المبنية التي لا محل لها من الإعراب وعدم ذكر الخلاف في هذه المسائل، حتى غاب عن بعض الباحثين أنّ أهمّ مسائل هذا الباب مختلف فيها، حيث اختلف النحاة في اسميتها وفعليتها، وفي إعرابها وبنائها، وفي موقعها الإعرابي، فجاءت هذه الدراسة لتجمع أقوال النحاة واختلافاتهم في مسائل هذا الباب، وركزت الدراسة على خلاف النحاة في مسألة إعراب هذه الأسماء وبنائها، حيث إنها المسألة التي كثر فيها الخلاف وتعددت فيها الأقوال، فجمعت الأقوال ونسبتها إلى قائلها وحاولت الترجيح بينها ما أمكن، وجاءت هذه الدراسة في مبحثين، تناولت في المبحث الأول التعريف بأسماء الأفعال، والغرض منها، ونوعها من حيث الاسمية والفعلية، وخصصت المبحث الثاني لتتبع أقوال النحاة في مسألة إعراب أسماء الأفعال وبنائها؛ للوصول إلى القول الراجح في هذه المسائل.

الكلمات المفتاحية: أسماء الأفعال، الإعراب، البناء، الخالفة.

Verbal Nouns: Between Inflection and Indeclinability

Dr. Hassan bin Kuraidim bin Muhammad Al-Zubaidi

Associate Professor of Grammar and Morphology at King Khalid

University, Saudi Arabia

halzbade@kku.edu.sa

Date of Receiving the Research: 20/2/2026 Research Acceptance Date: 17/3/2026

Abstract:

This research aims to study verbal nouns and presenting the grammarians' disagreement about the most important issues of this chapter, in order to understand some of the rulings that are hidden from many students due to what was mentioned in the books of later scholars regarding their nominal status, their being in invariable case, and their being considered among the indeclinable nouns that have no place in the inflection, and the lack of mention of the disagreement of these issues, hence it was unseen from some researchers that the most important issues of this chapter are disputed, as grammarians differed on their nominal status and verbal status, on their inflected and invariable case, and on their inflectional position. Our aim in this study was to gather the statements of grammarians and their differences about the issues of this chapter. The study focused on the grammarians' disagreement about the issue of the inflected and invariable case of these names, as this is the issue in which there was much disagreement and numerous opinions. So, I gathered the opinions and attributed them to their authors and tried to give preference to one over the other as much as possible.

This study contained two main chapters. In the first chapter, I talked about the definition of verbal nouns, their purpose, and their types in terms of nominal and verbal. In the second chapter, I traced the opinions of grammarians about the issue of the inflected and invariable case of verbal nouns, in order to get the most correct opinion on these matters.

Keywords: Verbal nouns, inflection, invariable case, substitute.

المقدمة:

من الأبواب النحوية التي كانت مسائلها موضع خلاف بين النحاة باب أسماء الأفعال، وترد أسماء الأفعال في أول أبواب النحو ففي باب أقسام الكلام جعل أبو جعفر ابن صابر أسماء الأفعال قسمًا رابعًا من أقسام الكلام سماه الخالفة، واختلف النحاة في عدها من الأسماء أو الأفعال، ثم ترد أسماء الأفعال بعد ذلك في باب الإعراب والبناء حيث اختلفوا في علة بنائها، واختلفوا في موقعها من الإعراب، وفي هذا البحث سأقوم بدراسة أقوال النحاة في فعلية ألفاظ هذا الباب واسميتها وعلة بنائها وموقعها من الإعراب وفق المنهج الوصفي التحليلي؛ لمحاولة الوصول إلى القول الراجح في هذه المسائل، وقد جعلت هذا البحث في مبحثين تناولت في المبحث الأول التعريف بأسماء الأفعال والغرض منها ونوعها من حيث الاسم والفعلية، وخصصت المبحث الثاني لتتبع أقوال النحاة في مسألة إعراب أسماء الأفعال وبنائها؛ للوصول إلى القول الراجح في ذلك، ومن الله تعالى أستمد العون والتوفيق.

الدراسات السابقة:

١- أسماء الأفعال في اللغة العربية - دراسة نحوية للدكتور أحمد إبراهيم الجدبة والمنشور بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة المجلد التاسع عشر- العدد الثاني يونيو ٢٠١١م وهي دراسة قصيرة جدًا لا تتجاوز عشر صفحات عرّفت باسم الفعل وأقسامه وعمله واعتمد فيها على كتب المتأخرين من النحاة، ولم تتعرض الدراسة إلى أي شيء من مسائل الخلاف في قضايا اسم الفعل، وهي تختلف عن دراستي اختلافًا كليًا.

٢- اسم الفعل بين القراءة البنيوية والوظيفية للدكتور مؤيد مهدي فيصل والمنشور في مجلة آداب ذي قار المجلد ٣٥ العدد الثاني يونيو ٢٠٢١م، والبحث يتناول العلاقة بين دلالة اسم الفعل التركيبية ووظيفته النحوية، وأشار الباحث إلى بعض الخلافات التي تناولتها في بحثي كخلافهم فيها بين الاسم والفعلية والخلاف في مدلولها ولكن الباحث لم يستقص الأفعال ولم يرجح ولم يتناول موضوع البناء والإعراب الذي هو أساس دراستي في هذا البحث، وإنما أشار الباحث إلى المسائل التي ذكرت لما لها من تعلق بالعلاقة بين الدلالة والوظيفة.

٣- اسم فعل الأمر (هاء) دراسة نحوية للدكتور يحيى عائض عبد الهادي، وهي دراسة منشورة في مجلة أبحاث بكلية التربية بجامعة الحديدة العدد الرابع المجلد العاشر ديسمبر ٢٠٢٣م، وهي دراسة مختصة باسم فعل واحد وهو اسم الفعل (هاء) لوروده بعدة صيغ، وهي

دراسة تختلف عن دراستي حيث إنَّ دراستي تتناول الحديث عن قضايا تتعلق بأسماء الأفعال لا بدراسة أسماء الأفعال وصيغها وأحكامها على وجه التفصيل.

المبحث الأول: تعريف اسم الفعل والغرض منه:

التعريف باسم الفعل:

ورد اسم الفعل عند سيبويه في باب: ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث كما جاء المذكر معدولاً عن حدّه، فقال: "فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل" ومثّل له بقولهم: منع وتراكٍ وحذارٍ ونظارٍ ونزالٍ ودبابٍ للضبع ونعاءٍ، بمعنى امنع واترك واحذر وانظر ودبّ وانع، وفي موضع آخر عقد باباً قال فيه: هذا باب من الفعلِ سُمّي الفعلُ فيه بأسماءٍ مضافةٍ ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كلنت للفعل، نحو رُوِيْدَ وَحِيْهَلْ، ومجراهنّ واحد وموضعهنّ من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي^(١)، وذكرها ابن السراج بقوله: الأسماء التي سموها الفعل بها، وذكر شيئاً من أحكامها^(٢)، وعقد الفارسي باباً لها سماه باب الأسماء التي سميت بها الأفعال، وذكر أمثلتها وبعضاً من أحكامها^(٣).

ويجدر بنا أن نشير إلى ما ورد عند بعض النحاة المتقدمين من إطلاقهم (اسم الفعل) على المصدر، قال المبرد: "فأما المصادر فهي أسماء الأفعال"^(٤)، وقال الزجاجي: "قال سيبويه وجميع البصريين: الفعل مأخوذ من المصدر سابق له فهو اسم الفعل"^(٥)، وورد عند السيرافي ما يشير إلى ذلك حيث قال: واسم الفعل يعمل عمل الفعل، ومثّل على ذلك بقوله: ألا ترى أنك تقول: "مررت برجل ضارب زيداً" كما تقول: "مررت برجل يضرب زيداً"^(٦).

وورد تعريف أسماء الأفعال عند المتأخرين فقد عرّفها ابن مالك بقوله: "أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها، ولا تصصرف الأسماء"^(٧)، وفي شرح الشافية: اسم

(١) ينظر: سيبويه: "الكتاب"، ١: ٢٤٨.

(٢) ينظر: ابن السراج: "الأصول"، ١: ١٤١.

(٣) ينظر: الفارسي: "الإيضاح العضدي"، ص: ١٦٣.

(٤) المبرد: "المقتضب"، ٣: ١٠٢.

(٥) الزجاجي: "الإيضاح في علل النحو"، ص: ٥٦.

(٦) ينظر: السيرافي: "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٩٣.

(٧) ابن مالك: "التسهيل"، ص: ٢١٠.

الفعل ما ناب عن فعل ولم يكن معمولاً ولا فضلة^(٨)، وعرفها ابن الناظم بقوله: أسماء الأفعال: ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً^(٩)، وذكر أبو حيان من تعريفاتها أنها: أسماء دالة على ما تدل عليه الأفعال^(١٠).

الغرض من أسماء الأفعال:

الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا أنها جاءت لأغراض أخرى غير للدلالة على الأحداث، لكنت الأفعال التي سميت بها هذه الألفاظ أولى بموضعها.

وجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة، فأنت تقول في الأمر للواحد والاثنتين والجماعة: "صه يا زيد" و"صه يا زيدان"، و"صه يا زيدون"، وللمؤنث: "صه يا هند"، و"صه يا هندان"، و"صه يا هندات"، ولو جئت بالفعل لقلت "اسكت" للمفرد، و"اسكتا" للثنتين، و"اسكتوا" للجماعة، و"اسكتي" للواحدة المخاطبة، و"اسكتن" لجماعة المؤنث؟ فترك إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع دليل على قصد الإيجاز والاختصار. وأما المبالغة، فإن قولنا: "صه" أبلغ في المعنى من "اسكت"، وكذلك البواقي^(١١).

المبحث الثاني: أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية:

ذهب النحاة في اسمية أسماء الأفعال وفعليتها إلى أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الكوفيين حيث ذهبوا إلى أنها أفعال؛ لدخولها في حدود الأفعال من للدلالة على الحدث والزمان المختص بالضي والاسقبال، ولكنها جرت في ألفاظها على طريق الأسماء، فهي أسماء في لفظها أفعال في معناها، فقالوا في (نزال) أنها (انزل)، ثم إن العرب أجرت لفظها كلفظ الأسماء، وكذلك (شتان) أصلها شتت ثم عدل من شتت إلى شتان، فأجروا اللفظ مجرى

(٨) ينظر ابن مالك: "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٣٨٢.

(٩) ابن الناظم: "شرح الألفية"، ص: ٤٣٥.

(١٠) أبو حيان: "التذيل والتكميل"، ١٤: ٢٧١.

(١١) ابن يعيش: "شرح المفصل"، ٣: ٤.

الأسماء، فسميت أسماء مراعاة للفظها وإلا فهي أفعال^(١٢)، وشبَّهوا هذا بـ (ليس) فإنَّها حرف^(١٣) من جهة معناها لأنها بمنزلة (ما) تنفي الجملة التي تدخل عليها، فكما أنَّ (ما) لا يصح أن يقال فيها فعل فلا يصح أن يقال في (ليس) إنَّها فعل؛ ولكنَّ العرب أجروا (ليس) مجرى الأفعال فأدخلوا عليها الضمائر فقالوا: ليسا وليسوا، وأدخلوا عليها تاء التأنيث فقالوا: ليست، والأصل في (ليس) لَيْسَ، فكان القياس أن تقلب فيها الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقال: لاس، وإنما سَكَنَت العرب الياء لتخالف الأفعال فجرت لذلك مجرى (ليت)^(١٤).

الثاني: مذهب جمهور البصريين وذهبوا إلى أنها أسماء في لفظها ومعناها، واحتجوا على اسميتها بأنها لا تلزم الاشتقاق، وأنها تجري على أمثلة منخرمة، وأنَّ فيها التعريف والتنكير، والثنائي والمركب، والمصغر، والمثنى والمجموع، وأنها تنوَّن للفرق بين المعرفة والنكرة، وتدخل الألف واللام على بعضها كقولهم: النَّجاءُ، بمعنى: انج، وأنَّ ما كان منها على وزن فعالٍ كنزالٍ إذا سُمِّيَ بها أُعْرِبَ عند التميميين، بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه ضمير فإنه يحكيه بنو تميم، وغيرهم من العرب، فهذا يدل على أنها أسماء.

الثالث: مذهب بعض البصريين وذهبوا إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، أي: جُعِلَت على أبنية الأسماء، واتصلت ضمائرهما بها اتصالها بالأسماء^(١٥).

الرابع: ذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أنَّ ما أصله ظرف من هذا الباب نحو: دونك أو مصدر نحو: حذرك فهو اسم منصوب بفعل مضمر لا يجوز أن يظهر، أمَّا نحو: نزالٍ وصه ودراكٍ وبله ومه وجميع هذا الصنف الذي ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا فهي أفعال^(١٦).

وأولى الأقوال بالصواب هو القول بأنها أسماء لفظاً ومعنى، لأنَّ مطابقة اللفظ للمعنى أولى من القول بأنها أسماء في اللفظ أفعال في المعنى وهو أولى من تقسيمها إلى أسماء وأفعال، وترجيح القول بأنها أسماء يؤيده عدد من الأدلة منها: قبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف،

(١٢) ينظر: ابن أبي الربيع: "البيسط"، ١: ١٦٣، وأبو حيان: "التذيل والتكميل" ١٤: ٢٧٠.

(١٣) القول بحرفية ليس هو قول للغارسي وأطال في إثباته والاستدلال له ينظر الحليبات، ص: ٢١٠ وما بعدها، وينسب هذا القول إلى ابن السراج وابن شقير ينظر: رصف المباني ص: ٤٩٤، وفي الأصول لابن السراج تصريح بموافقته للجمهور في فعلية ليس ٨٢/١.

(١٤) ينظر: ابن أبي الربيع: "البيسط"، ١: ١٦٣، وأبو حيان: "التذيل والتكميل" ١٤: ٢٧٠.

(١٥) ينظر: أبو حيان: "التذيل والتكميل" ١٤: ٢٧٠.

(١٦) ينظر: أبو حيان: "التذيل والتكميل" ١٤: ٢٧٠.

وعدم قبولها علامات الأفعال، وورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال، والقول باسميتها هو قول البصريين، وهو محل إجماع من جميع النحاة المتأخرين، حتى قال ناظر الجيش: "وأما القول بأن هذه الكلمات أفعال فليس مما يعول عليه ولا ينبغي التشاغل به" (١٧) وإنما الخلاف المعول عليه هو خلافهم في علة بنائها وكونها لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب؛ لذا فستكون دراسة أحكام هذا الباب في الفصول التالية بناء على هذا القول وهو القول باسمية هذه الألفاظ.

خلاف القائلين باسمية الأفعال في مدلولها:

اختلف القائلون باسمية أسماء الأفعال في مدلولها على ثلاثة أقوال:
الأول: قيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان.

الثاني: قيل مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان.

الثالث: قيل إنها دالة على ما تدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة، والقول الثالث هو ظاهر مذهب سيبيويه وأبي علي وجماعة (١٨)، وهذا القول هو الراجح فهو المتفق مع ما سبق ذكره في تعريف أسماء الأفعال، وعلى ذلك فاسم الفعل هو اسم لمعنى الفعل لا لفظه.

سبب بناء أسماء الأفعال:

واختلف النحاة في سبب بناء أسماء الأفعال، فقال بعضهم: بُنيت لأنها أسماء موضوعة موضع ما لا إعراب له وهو الأفعال التي الأصل فيها البناء فكان حكمها حكمه (١٩)، واعترض ابن الحاجب هذا الرأي بقوله: "وهذا ليس بشيء، فإن الأسماء مستحقة للإعراب بالتركيب على ما ثبت من لغتهم سواء وقعت موقع ما لا إعراب له أو موقع ما له إعراب. ولذلك أجمعوا على

(١٧) ناظر الجيش: "التمهيد" ٨: ٣٨٣٧

(١٨) ينظر: المرادي: "توضيح المقاصد"، ٣: ١١٥٩، وأبو حيان: "التذيل والتكميل" ١٤: ٢٧١.

(١٩) ينظر: ابن يعيش: "شرح المفصل"، ٣: ١١.

أن سائر المبنيات إذا وقعت مركبة فإنها معربة محلاً، وإن كان واقعاً موقع ما لا إعراب له، فكذاك يجب ههنا" (٢٠).

وقيل: بنيت هذه الأسماء لأنها نائبة عن الجملة، فصه نائبة عن اسكت، ومه عن اكفف، ونزال عن انزل، والجملة محكية لا تعرب (٢١).

وقال آخرون: بنيت أسماء الأفعال لتضمنها معنى لام الأمر، وهذا إنما يستقيم في أسماء فعل الأمر، وذلك لأنك إذا قلت: (نزال) فهي بمعنى: لتنزل، وكذلك (صه) بمعنى: لتسكت، و (مه) بمعنى: لتكفف، وكذلك سائرهما، فلما تضمنت معنى الحرف بنيت كما بنيت أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، لتضمنها معنى "إن" والهمزة (٢٢).

أما ما جاء من أسماء الأفعال للماضي والمضارع كهيئات وأف فمحمول على فعل الأمر، فالأصل والباب للأمر، وما عداه محمول عليه.

وذهب ابن مالك إلى أن سبب بنائها هو شبه الحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة، فأسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل فهي أبداً عاملة، ولا يعمل فيها شيء فأشبهت في استعمالها الحروف العاملة كـ (إن وأخواتها) فبنيت لذلك (٢٣).

المبحث الثالث: أسماء الأفعال بين الإعراب والبناء:

القائلون بفعلية هذه الألفاظ متفقون على أنها مبنية ولا محل لها من الإعراب.

والقائلون باسمية هذه الألفاظ مختلفون فيها بين الإعراب والبناء على أقوال:

القول الأول: أسماء الأفعال مبنية ولا موضع لها من الإعراب؛ لأن الإعراب في الأسماء على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني لا يمكن أن توجد في الفعل فلا توجد في الألفاظ النائية عنه (٢٤).

(٢٠) ينظر: ابن الحاجب: "الأمالي"، ١: ٣٦٦-٣٦٧، والشاطبي: "المقاصد الشافية" ٥: ٥٢٢.

(٢١) ينظر: أبو الفداء "الكناش" ١: ٢٧٤.

(٢٢) ينظر: ابن جني: "الخصائص" ٢: ٣٠٠، وابن يعيش "شرح المفصل" ٣: ٤٦.

(٢٣) ينظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" ١: ٣٨، وابن الناظم: "شرح الألفية"، ص: ١٤.

(٢٤) ابن أبي الربيع: "البسيط"، ١: ١٦٣.

القول الثاني: أسماء الأفعال مبنية ولها موضع من الإعراب؛ لأنها أسماء، والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد فلا بد أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة في اللفظ أو في التقدير أو في الموضع، فلا بد لهذه الأسماء أن يكون لها موضع من الإعراب.

واختلفوا في موقعها على ثلاثة أقوال:

الأول: أسماء الأفعال مبنية في محل نصب بأفعال مضمرة.

الثاني: أسماء الأفعال مبنية في موضع رفع بالابتداء.

الثالث: أسماء الأفعال منصوبة نصب المصدر.

القول الثالث: أسماء الأفعال الموضوعة أسماء أفعال في الأصل مبنية، أما أسماء الأفعال المنقولة من ظرف مضاف أو جار ومجرور فهي معربة (٢٥).

دراسة الأقوال:

القول الأول: أسماء الأفعال مبنية ولا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب الأخفش والفارسي في الحلييات (٢٦) وإلى ذلك ذهب ابن مالك (٢٧) وغيره من المتأخرين ونسب بعضهم هذا القول إلى الجمهور (٢٨).

القول الثاني: أسماء الأفعال مبنية ولها موضع من الإعراب، والقائلون بهذا القول مختلفون في موقعها على ثلاثة مذاهب:

الفريق الأول ذهب إلى أنها في موضع نصب بمضمر، فعليك زيداً، أصله: اعطف عليك زيداً أو نحو ذلك، ثم استغني بالمجرور عن الفعل فحذف، وصار الضمير الذي كان في الفعل في الجار والمجرور (٢٩)، وهو مذهب سيبويه والمازني وأبي علي الدينوري والفراسي في التذكرة (٣٠).

(٢٥) ينظر: ناظر الجيش: "التمهيد" ٨: ٣٩٠، والشاطبي: "المقاصد الشافية" ٥: ٥٢٣.

(٢٦) ينظر: الفارسي: "المسائل الحلييات"، ص: ١٠٨، وأبو حيان: "التذيل والتكميل"، ١: ١٣١.

(٢٧) ينظر: ابن مالك: "التسهيل"، ص: ٢١٣.

(٢٨) ينظر: الصبان: "الحاشية"، ٣: ٢٨٩.

(٢٩) ينظر: الشاطبي: "المقاصد الشافية"، ٦: ٧٩.

(٣٠) ينظر: ناظر الجيش: "التمهيد"، ١: ٢٤٢.

قال ابن عصفور - كما نقل عنه ناظر الجيش - (٣١) وهذا هو مذهب سيبويه الذي نصّ عليه في الكتاب، حيث جعل (نعاء) من قول الشاعر (٣٢):

نعاءٌ جذامًا غير موت ولا قتل ولكن فِرًا قًا للدّعائم والأصل

في موضع نصب بإضمار فعل تقديره انع جذامًا (٣٣).

الفريق الثاني ذهب إلى أنها مبنية في موضع رفع بالابتداء، والضمير الذي فيها يسدُّ مسدَّ الخبر، وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائم الزيدان (٣٤)، قال ابن الحاجب: "وإنما حكمنا عليه بالابتداء لأنه اسم جرد عن العوامل اللفظية، كما أن "أقائم" مبتدأً للترك، فالوجه الذي حكم على "أقائم" بأنه مبتدأٌ يجري مثله في قولك: صه ومه، في وجوب كونه مبتدأً، وهذا أجرى على قياس كلامهم، لأن إيقاع الاسم المجرد عن العوامل وإن لم يكن مخبراً عنه مبتدأً كثير كقولك: أقائم الزيدان؟ وما أقائم الزيدان، وكذلك جميع هذا الباب، فقد ثبت مثل ذلك في لغتهم" (٣٥).

ولعل هذا القول هو أولى الأقوال بالصواب، لكونها أسماء مجردة عن العوامل اللفظية فالأولى بها أن تكون في محل رفع على الابتداء، والقول بهذا لا يوجبنا إلى تقدير، ولا شك أن ذلك أولى من تكلف تقدير لها.

الفريق الثالث ذهب إلى أنها منصوبة نصب المصدر، والقائلون بهذا يرون أنها أسماء وضعت موضع المصدر الموضوع موضع الفعل، فنزال موضوع موضع المصدر (نزول) ونزول وُضِعَ موضع الفعل انزل، فيجب لذلك أن تكون منصوبة لأنها وضعت موضع المصدر، قال ابن أبي الربيع: وفي هذا اعتراض من جهة البناء، فشتان مبني على الفتح وما ذكره لا يوجب البناء، ولا يمكن أن يقال إنه لما لزم أن يوضع موضع الفعل أعطي حكمه؛ لأننا لو قلنا بذلك لوجب أن نقول في "سبحان الله" وغيره من المصادر التي لزم أن تنوب مناب أفعالها ولا تصرف أنها مبنية على الفتح (٣٦).

(٣١) ينظر: ناظر الجيش: "التمهيد"، ٨: ٣٩٠٨، ولم أجد ذلك عند ابن عصفور فيما وقفت عليه من كتبه.

(٣٢) البيت للكميت، الديوان ص: ٣٤٧.

(٣٣) ينظر: سيبويه: "الكتاب"، ١: ٢٧٦.

(٣٤) ينظر: أبو حيان: "التذيل والتكميل"، ١: ١٣٨، وناظر الجيش: "التمهيد"، ١: ٢٤٢، والصبان: "الحاشية"، ٣: ٢٨٩.

(٣٥) ابن الحاجب: "الأمالي"، ١: ٣٦٦.

(٣٦) ينظر: ابن الحاجب: "الأمالي"، ١: ٣٦٥، وابن أبي الربيع: "الكافي"، ٣: ١١٢٣.

قال ابن أبي الربيع: "وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي - أن موضعها نصب وإن لم يكن واضحاً" (٣٧)، قال المحقق: ربما دلَّ على ذلك قوله (الكتاب ١/ ٢٤٥): وحدَّثنا من لا نَتَّهِمُ أنه سمع من العرب من يقول: رُوِيَ نَفْسُهُ، جَعَلَهُ مصدرًا كَقَوْلِهِ: "فَضْرِبِ الرِّقَابَ". وكَقَوْلِهِ: "عَذِّبِ الْحَيَّ" اهـ. ألا ترى أن الإضافة من خصائص الأسماء، وكذلك تنظيره بالآية وبالبيت من الشعر (٣٨).

القول الثالث: أسماء الأفعال الموضوعة أسماء أفعال في الأصل مبنية، أما أسماء الأفعال المنقولة من ظرف مضاف أو مصدر فهي معربة، وحكى ابن خروف الاتفاق على أن أسماء الأفعال المنقولة معربة (٣٩)، وذكر هذا القول ابن عصفور وأشار إلى أن القائلين بهذا القول عللوا ذلك بأنها في الأصل ظرف كـ (مكانك) و (دونك) أو مصدر كـ (حذر) وقد كانت معمولة لأفعال فلما حذفت تلك الأفعال وأُنِيت هي منابها بقيت على ما كانت عليه من الإعراب.

واعترض ناظر الجيش هذا التعليل بقوله: وأما قوله إن دونك ومكانك وحذر معربة؛ وتعليله ذلك بأنها في الأصل ظرف كـ (مكانك) و (دونك) أو مصدر كـ (حذر)، وقد كانت معمولة لأفعال، فلما حذفت تلك الأفعال وأُنِيت هي منابها بقيت على ما كانت عليه من الإعراب فغير ظاهر؛ لأنها إن كانت باقية على ما كانت عليه من الإعراب فالعامل فيها الآن - أعني بعد النقل - إن كان العامل فيها قبل النقل؛ فهي باقية على ما كانت عليه من الظرفية؛ وإذا كانت كذلك فكيف يتصور فيها أن تكون اسم فعل؟ وإن كان العامل فيها بعد النقل غير العامل فيها قبل النقل فإنَّ هذا ممتنع (٤٠).

وذكر الشاطبي ثلاثة اعتراضات قد يعترض بها المنكر لبناء أسماء الأفعال المنقولة وأجاب عن هذه الاعتراضات فقال:

الأول: من جملة أسماء الأفعال (عليك، ودونك، وإليك) وظاهرها أنها ليست بمبنية لظهور النصب فيها كان أصله النصب منها كـ (دونك، وأمامك، ووراءك) ونحو ذلك، وأجاب عن هذا بأنَّ عليك، ودونك، وبابه قد تحمَّلت ضمائر مرفوعة لأبد منها، كالأفعال وأسماء الأفعال كقولهم: عليك أنت نفسك زيداً، ودونك أنت نفسك، وعندك أنت نفسك وزيداً، فأكدوا بها وعطفوا عليها وأجروها مجرى الأفعال، فجرت (عليك وأخواتها) مجرى (صه، ومه،

(٣٧) ابن أبي الربيع: "الكافي"، ٣: ١١٢٤.

(٣٨) المرجع السابق ٣: ١١٢٤، حاشية رقم (٢).

(٣٩) ينظر: الشاطبي: "المقاصد الشافية"، ١/ ٨١ و ٥٢٣/ ٥.

(٤٠) ينظر: ناظر الجيش: "التمهيد"، ٨: ٣٩١٠.

وَهَلُمَّ) لأنها وإن كان أصلها المصادر والظروف إلا أنها قد خرجت عن ذلك إلى باب آخر، وليس ذلك الأصل الذي كانت عليه بمخرج لها عن باب ما دخلت فيه في حكم من الأحكام، بل إننا نستدل على خروجها عن ذلك الأصل وتمحضها في أسماء الأفعال بأنه لا يصح تعلقها بالفعل إذا ظهر فإن القائل: عليك زيداً بمعنى الزمه لو أظهره فقال: الزم زيداً عليك لم يصح، وكذلك إليك لو قلت: تنح إليك لم يصح، وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها.

الثاني: وقوع هذه الأسماء (عليك ودونك وبهاها) مضافات، والمضاف لا يبنى، لأن الإضافة تعارض البناء، وأجاب عن هذا أن كونها مضافات لا يخرجها عن حكم البناء، وذلك لأن من المضاف ما هو مبني كـ (كم) في قولك: كم رجل عندك!

الثالث: موافقتها للمعرب لفظاً، وأجاب عن هذا أن موافقتها للمعرب لفظاً لا يلزم منه كونها معربة، كما كان (لا غلامين في الدار) ونحوه موافقاً لقولك: مررت بغلامين، ولم يمنع ذلك من القول ببنائه مع (لا) ولهذا نظائر في العربية؛ فالجار والمجرور قد يقعان موقع المبنى، ألا ترى قولهم: يا لزيد، ويا لرجال، فقد وقعا مفردين مبنيين نحو: يا زيد، ويا رجال، فكما جاز وقوع هذا موقع المبنية، وكذلك (عليك، وإليك).

أما ما نُقِلَ عن ابن خروف من حكايته الإجماع على إعراب أسماء الأفعال المنقولة فقد أجاب عنه الشاطبي كذلك بقوله: ادعاء الإجماع لا يصح، وذلك أي أظن أنه مر على ما تقدم في كلام ابن جنى في بعض كتبه أن شيخه الفارسي قال بالبناء فيها، محتجاً بتمحضها للدلالة على الأفعال حتى دخلت في أسمائها، ثم رأيت منقولاً عن أبي الحسن، تحقيقاً لا ظناً، ذكره عنه الفارسي في "التذكرة" فالإجماع الذي ادعاه ابن خروف غير ثابت. (٤١).

والقول ببناء هذه الأفعال جميعها هو القول الراجح، ويرجح ذلك بأنه لا يترتب على القول بإعراب المنقول منها مخالفة في حكم من الأحكام تخالف القياس والسمع؛ لأنها لا تأتي إلا مضافة ولا يجوز إفرادها عن الإضافة فلا يظهر فيها فرق بين الإعراب والبناء، وكون الجميع على حكم واحد فيه طرد للباب على وتيرة واحدة وفيه تيسير على الدارسين في حصر أحكام هذا الباب، والذي يترجح لي أنها بعد الحكم عليها بالبناء يكون القول بأن موقعها في محل نصب بأفعال مضمرة هو القول الراجح فيها وذلك لأنها أسماء والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد فلا بد أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة في اللفظ أو في التقدير أو في الموضع.

(٤١) ينظر: الشاطبي: "المقاصد الشافية"، ٥: ٥٢١-٥٢٢.

الخاتمة

بعد جمع الأقوال المختلفة عن أسماء الأفعال وتصنيفها بين أنواع الكلام وأقوالهم المتباينة في إعرابها وبنائها يمكننا ملاحظة النتائج التالية:

- ١- القول باسمية هذا الألفاظ في لفظها ومعناها وتسميتها هو القول الراجح، وما عدا ذلك من الأقوال مردود بالحجج التي ذكرناها في استعراض الأقوال في هذه المسألة.
- ٢- أسماء الأفعال جميعها مبنية سواء ما وضع منها اسم فعل في الأصل أو كان منقولاً من ظرف أو جار ومجرور أو مصدر.
- ٣- ما حكاه ابن خروف من الإجماع على إعراب أسماء الأفعال المنقولة من ظرف أو مصدر يخرقه قول الفارسي بالبناء فيها ونقله القول بالبناء فيها عن الأخفش أيضاً.
- ٤- أسماء الأفعال مبنية وموقعها من الإعراب في محل رفع مبتدأ أولى الأقوال بالصواب لتجرده من العوامل وعدم الحاجة إلى تقدير، بخلاف القول بنصبه بفعل مضمر وحاجته إلى تقدير، أما النصب على المصدر فهو قول للمتأخرين ومردود بما ذكر في المسألة نقلاً عن ابن أبي الربيع في الكافي.

المصادر والمراجع

- ١- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، "البسيط" تحقيق عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧-١٩٨٦ م.
- ٢- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، "الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح"، تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١ م.
- ٣- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، "الألماني"، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٤- أبو حيان، محمد بن يوسف، "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: د. حسن هندراوي (ط١)، دمشق: دار القلم ودار كنوز إشبيلية.
- ٥- الزَّجَاجِي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦- ابن السَّرَّاج، محمد بن السري، "الأصول في النحو"، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٧- سيبويه، عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٨- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٨ م.
- ٩- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ١٠- الصَّبَّان، محمد بن علي، "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١١- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "الإيضاح العضدي"، تحقيق د. حسن شاذلي فراهود، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ١٢- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "التكملة"، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٣- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "المسائل الحلبيات"، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٤- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، "الكناش في فني النحو والصرف"، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠ م.

- ١٥- الكميت بن زيد الأسدي، "ديوان الكميت"، جمع وشرح: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٦- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ١٧- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٨- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح تسهيل الفوائد"، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ١٩- المبرّد (المقتضب)، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ٢٠- المرادي، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم، "توضيح المقاصد والمسالك"، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
- ٢١- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد، "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٢- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، (ط ١ القاهرة: دار السلام ١٤٢٨هـ).
- ٢٣- ابن يعيش، يعيش بن علي، "شرح المفصل للزمخشري"، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

Romanization of references

1- Ibn Abī al-Rabī', 'Ubayd Allāh bin Aḥmad, "Al-Basīṭ, " Taḥqīq: 'Ayyād bin 'Īd al-Thubayṭī, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1407-1986m.

2- Ibn Abī al-Rabī', 'Ubayd Allāh bin Aḥmad, "Al-Kāfī fī al-Ifṣāḥ 'an Masā'il Kitāb al-Īdāḥ, " Taḥqīq: Fayṣal al-Ḥafyān, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1422-2001m.

3- Ibn al-Ḥājib, 'Uthmān bin 'Umar, "Al-Amālī, " Taḥqīq: D. Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qudārah, Dār 'Ammār - al-Urdun, Dār al-Jīl - Bayrūt, 1409 h - 1989 m.

4- Abū Ḥayyān, Muḥammad bin Yūsuf, "Al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl, " Taḥqīq: D. Ḥasan Hindāwī (Ṭ1, Dimashq: Dār al-Qalam wa-Dār Kunūz Ishbīlyā).

5- Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim 'Abd al-Raḥmān bin Ishāq, "Al-Īdāḥ fī 'Ilal al-Naḥw, " Taḥqīq: D. Māzin al-Mubārak, Dār al-Nafā'is - Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Khāmisah, 1406 h - 1986 m.

6- Ibn al-Sarrāj, Muḥammad bin al-Sarrī, "Al-Uṣūl fī al-Naḥw, " Taḥqīq: 'Abd al-Ḥusayn al-Fatī, Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah.

7- Sībawayh, 'Amr bin 'Uthmān, "Al-Kitāb, " Taḥqīq: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ṭ3, al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1408h - 1988m.

8- Al-Sīrāfī, Abū Sa'īd al-Ḥasan bin 'Abd Allāh, "Sharḥ Kitāb Sībawayh, " Taḥqīq: Aḥmad Ḥasan Mahdalī, 'Alī Sayyid 'Alī, (Ṭ1, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2008 m).

9- Al-Shāṭibī, Abū Ishāq Ibrāhīm bin Mūsā, "Al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, " Taḥqīq: D. 'Abd al-Raḥmān al-'Uthaymīn wa-ākharūn, Jāmi'at Umm al-Qurā, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1428 h.

10- Al-Ṣabbān, Muḥammad bin 'Alī, "Hāshiyat al-Ṣabbān 'alā Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat Ibn Mālik, " Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1417 h - 1997m.

11- Al-Fārisī, Abū 'Alī al-Ḥasan bin Aḥmad, "Al-Īdāḥ al-'Aḍudī, " Taḥqīq: D. Ḥasan Shādhilī Farḥūd, Jāmi'at al-Riyāḍ, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1389 h - 1969 m.

12- Al-Fārisī, Abū 'Alī al-Ḥasan bin Aḥmad, "Al-Takmilah, " Taḥqīq: D. Kāzīm Baḥr al-Murjān, 'Ālam al-Kutub, Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Thāniyah, 1419 h - 1999 m.

13- Al-Fārisī, Abū 'Alī al-Ḥasan bin Aḥmad, "Al-Masā'il al-Ḥalabiyyāt, " Taḥqīq: D. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Manārah, Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1407 h - 1987 m.

14- Abū al-Fidā', 'Imād al-Dīn Ismā'il, "Al-Kunāsh fī Fannay al-Naḥw wa-al-Ṣarf, " Taḥqīq: D. Riyāḍ bin Ḥasan al-Khawwām, al-Maktabah al-'Aṣriyyah, Bayrūt, 2000 m.

15- Al-Kumayt bin Zayd al-Asadī, "Dīwān al-Kumayt, " Jam' wa-Sharḥ: D. Muḥammad Nabīl Ṭurayfī, Dār Ṣādir, Bayrūt, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 2000m.

16- Ibn Mālik, Muḥammad bin 'Abd Allāh, "Tashīl al-Fawā'id wa-Takmīl al-Maqāṣid, " Taḥqīq: Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kātib al-'Arabī, al-Qāhirah: 1387h - 1967m.

17- Ibn Mālik, Muḥammad bin 'Abd Allāh, "Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah, " Taḥqīq: 'Abd al-Mun'im Aḥmad Harīdī, Jāmi'at Umm al-Qurā, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1402 h - 1982 m.

18- Ibn Mālik, Muḥammad bin 'Abd Allāh, "Sharḥ Tashīl al-Fawā'id, " Taḥqīq: D. 'Abd al-Raḥmān al-Sayyid wa-D. Muḥammad al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibā'ah, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1410h.

19- Al-Mubarrid (Al-Muqtaḍab), Muḥammad bin Yazīd, Taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Khālīq Aḍīmāh, 'Ālam al-Kutub – Bayrūt.

20- Al-Murādī, Abū Muḥammad, Badr al-Dīn Ḥasan bin Qāsim, "Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik, " Taḥqīq: 'Abd al-Raḥmān 'Alī Sulaymān, Dār al-Fikr al-'Arabī, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1428h.

21- Ibn al-Nāzim, Badr al-Dīn Muḥammad bin Muḥammad, "Sharḥ Ibn al-Nāzim 'alā Alfīyyat Ibn Mālik, " Taḥqīq: Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, al-Ṭab'ah al-Ūlā, 1420 h.

22- Nāzir al-Jaysh, Muḥammad bin Yūsuf, "Tamhīd al-Qawā'id bi-Sharḥ Tashīl al-Fawā'id, " Taḥqīq: A. D. 'Alī Muḥammad Fākhīr wa-ākharūn, (Ṭ1, al-Qāhirah: Dār al-Salām, 1428h).

23- Ibn Ya'īsh, Ya'īsh bin 'Alī, "Sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī, " Taqdīm: D. Imīl Badī' Ya'qūb, (Ṭ1, Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1422 h - 2001 m).